العدد (1926) السنة الثامنة - الأربعاء (6) تشرين الأول 2010 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

الآراء الـــواردة في الـصـفـحـة تـعـبـر عـن وجـهـات نـظـر كـتـابـهـا ، وقـد لاتـتـفـق بـالـضـرورة مـع وجـهـة نـظـر الجـريـدة

على هامش الصراحة

المراسلات الرسمية

■ إحسان شمران الياسري

أن الكتاب الرسمي هو خطاب الجهة التي أرسلته إلى جهة أخرى، وهو ككل الرسائل التي تحمل روح مرسلها ومشاعره وثقافته، فضلاً عن أن المضمون الأساسي الذي يحتوي الموضوع، يحتاج إلى عناية كبيرة لاعتبارات عديدة..

إن بعض المؤسسات تبذل عناية بالغة بالرسالة التي تصدر عنها، وقبل هذا، تبذل عناية أكثر بنموذج الورق الذي تطبع عليه رسائلها. فالكتاب (الرسالة) يبدأ باستهلال يسّر القارئ ويفتح (مهجته) للمتابعة على نحو (تهدي هذه الوزارة أطيب تحياتها)، (السلام عليكم ورحمة الله وبركاته)، (تحية طيبة).. الخ..

وتذهب بنظرك إلى المضمون، وعليك أن تتأكد من مقاصد الكتاب والمشكلة التي يبحثها.. وقد تحتاج إلى استظهار الأوليات التي يشير إليها، فتربط ما بينها وما بين مضمونه لحسم القضية أو السير فيها خطوة أو أكثر. ولن أتحدث إليكم عن الالتباس الذي تقع فيه الجهة التي يرد إليها كتاب غير متقن.. أو غير واف..

إن اللغة التي يُكتب فيها الكتاب تعبّر عن ثقافة وذوق الجهة التي أصدرته. والأخطاء الإملائية مظهر من مظاهر عدم الاكتراث، وتعبير عن لا أبالية تلك الجهة..

والذي يوّقع الكتاب بالنهاية هو الشخص المسؤول عن كل ما يرد في الكتاب من مشاكل في الطباعة أو اللغة أو الالتباسات في التعابير والمقاصد، أو الخشونة في الصياغة.. وتأخذ الرسائل عدة مستويات من الأهمية والشمولية.. فهناك كتاب يوقعه وزير إلى وزير أو إلى جهة أعلى، وهناك كتاب يوقعه مدير عام إلى مدير عام آخر أو مستوى أعلى. وكلها تقتضي أن نتعامل في لغة الكتاب وشكله ومضمونه، كما نتعامل مع الشخص الذي نخاطبه وجهاً لوجه أو بالهاتف..

فالمسؤول الذي يخاطب وزيره يجب أن يقول له (يا صاحب المعالي، أو السيادة)، وإذ يسأله عن مسألة يقول في السؤال (إن نسب معاليكم أو سيادتكم)..

وإنّ خَتَمَ الرسالة تكون خاتمتها مضيئة مثل مستهلها..

وإذا خاطب المسؤول مسؤولا موازياً له بالمستوى أو أدنى منه، عليه أن يترفّق في الخطاب ليفهم المُتلقي إن صاحبه متأدب وصاحبُ خُلق في الخطاب..

وهناك قواعد أخرى في المُراسلات، بعضها تحدده التعليمات، كإدراج المبالغ رقماً وكتابةً، أو توحيد سياق الترقيم في الكتب والمراسلات.. الخ..

الكثير من المسؤولين يعتادون النماذج الهابطة مما تصدره دوائرهم من مراسلات.. فيما لا يهتم آخرون بما تحدثنا عنه، فيشغلهم الموضوع ويدعون الشكل بلا عناية. وبالمجمل، هم لا يدركون إن العلوم السلوكية وضعت وزناً لهذه الأشياء، قد يتعدى النصف، ضمن مقومات الاستجابة للخطاب الوارد.

إن ما قد يفيد في هذه الأسطر، هو أن المؤسسة، مهما كانت، حكومية، أو أهلية، تستطيع التعبير عن ذاتها بالخطابات التي ترسلها.. وعلى المخولين بالتوقيع أن يعتنوا بالخطاب الذي يوّقعونه..

وإن العديد ممن سيقرؤون هذه الأسطر، سيستذكرون أشكالاً عديدة من الرسائل والمخاطبات التي لا تُعقل..

الأحـزاب العربيـة أزمـة النظريـة وإشـكالية التطبيـق

في البداية فإن الأمانة العلمية تقتضي ان اشير الى ان فكرة الموضوع ليست من بنات افكاري وليس لي فضل فيها ، بل جاءت في سياق حديث مع إحدى الشخصيات المتابعة والمهتمة بالشأن السياسي في العراق وتجربته الغنية. حديث بدأ بمناقشة موضوع سبق نشره في صفحة آراء وأفكار عن الاشتراكية وهل ان فقدان بريقها كان بسبب سوء تطبيق في المجتمع ام بسبب ازمة ظلت ملازمة للاحزاب السياسية في العالم الثالث ومنها محيطنا العربي تتمثل بعدم وجود نظرية واضحة للاشتراكية وشكلها ومدى انسجامها مع الواقع ،وهو نفس السبب الذي ادى الى انهيار الاتحاد السوفيتي بهذا الشكل المروع دون ان يجد حتى أفراداً بعدد أصابع اليد يصمدون للدفاع عن المقر الرئيس للحزب الشيوعي في موسكو، وتحول قادة شيوعيون في الدول التي انسلخت من الاتحاد السوفيتي الى منظرين بارعين للنظام الرأسمالي ، كما أشار إلى ذلك محدثي صاحب التجربة الطويلة في العمل السياسي.

طارق الجبوري

وقد تشعب الحديث الى تساؤلات وافكار متنوعة يصلح كل منها لان يكون موضوعاً بحثياً بحد ذاته يستلزم شحذ همة الكتاب والاكاديميين والسياسيين واستكتابهم ، بل ان بعض الافكار تحتاج الى اكثر من ذلك لتحويلها الى مشروع بحثي رصين تؤخذ فيه آراء وملاحظات عدد من قواعد وقيادات الاحزاب السياسية التي شغلت الساحة السياسية في العراق منذ الاربعينات حتى الآن على اقل تقدير .. أفكار وتساؤلات تستحق وقفات تأملية ربما تساعد على استشراف بعض ملامح مستقبل العراق الآتي.

وعودة الى مقالنا موضع البحث بشأن ازمة الاحزاب السياسية بمختلف مشاربها واتجاهاتها، لابد من المرور ولو بشكل تاريخي سريع على ابرز ما كان متعارف عليه في تصنيف هذه الاحزاب وجذور انتماءاتها الفكرية ، فالماضي مهم على ما يثير فينا من وجع وألم لنتبين من خلاله الحاضر ونصحح بعض مساراته انطلاقاً للمستقبل. وبشكل عام فقد جرى العرف في محيطنا العربي ومنه العراق حتى وقت قريب الى تصنيف التيارات السائدة في ساحة العمل السياسي الى ثلاثة اشكال وانواع ان صح التعبير هي :

١. تيارات يسارية اتخذت من المنهج الماركسي دليلاً لها،من أبرزها بشكل خاص الاحزاب الشيوعية التي امتدت في البلدان العربية بتسميات مختلفة بحسب الظروف التي كانت تحكم كل بلد من البلدان التي تعمل بها، واختلفت تأثيراتها من مكان الى آخر، دون ان نغفل اتجاه بعض الحركات القومية الى اعتماد نفس النهج ومنهم ما اصطلح على تسميتهم (القوميين الماركسيين).

٢. تيارات قومية مختلفة في اغلبها امتداد للحركات التي كانت مناوئة للسيطرة العثمانية مثل: العربية، الفتاة وقد تأثر معظمها كثيراً بالافكار الأوروبية وتطورت بعد نيل كل بلد استقلاله لتعمل بمسميات مختلفة من ابرزها التيارات الناصرية على مختلف مسمياتها وحزب البعث الذي صار في ما بعد حزب البعث العربي الاشتراكي بعد ان توحد مع الحزب الاشتراكي العربي الذي اسسه اكرم الحوراني .

٣. تيارات رجعية وكان يقصد بها الاحزاب الدينية بشكل خاص كالاخوان المسلمين وبعض التجمعات التي لم ترق بعد الى مستوى العمل التنظيمي بسبب موقف المرجعيات الرافض الى وقت متأخر في العراق تشكيل احزاب اسلامية، إضافة إلى ان هنالك أحزاباً أخرى محافظة يمكن ان تندرج ضمن هذا التيار كالحزب الدستوري في العراق وحزب الوفد في مصر .

ومن اللافت للنظر انه في الوقت الذي استقت معظم الاحزاب العربية منطلقاتها الفكرية الاولى متأثرة بأفكار انطلقت من أوروبا ، عدا الأحزاب الدينية، فإنها قد عجزت عن مواكبة تطور الافكار والعمل السياسي فيها وبقيت تتخبط في مناظرات عقيمة عن الستراتيجية والتكتيك، دون ان تعي انها لم تكن تمتلك مقوماتٍ علمية لايدلوجيتها التي لم تفرق او تضع حدوداً بينها وبين واقع العمل الستراتيجي الذي اختلط على بعضها مع ما تصورت انه نظرية واضحة المعالم، في حين انها ابعد ما تكون عن ذلك. وفي الوقت الذي جعلت احزاب اليسار العربي وفي مقدمتهم الشيوعيون من النظرية الماركسية اللينينة هاديا لها، فإنها ولسنوات طويلة ظلت تتمسك بما لقنته اياها دورات الإعداد في موسكو او براغ او غيرهما من دول المعسكر الاشتراكي آنذاك ، دون ان تتعب نفسها لوضع نظرية خاصة بها متجاهلة ان لينين نفسه قد طوع افكار ماركس بما يتناسب وظروف الاتحاد السوفيتي آنذاك، وقد يكون احد اسباب الانهيار السريع لهذا المعسكر جموده وعدم مواكبته تطور الحاجات الانسانية للمجتمع، ومع ان البعض من هذه الحركات قد انتبه الى هذا الموضوع متأخراً إلا أن ما يؤخذ على معظم الاحزاب الشيوعية العربية نظرته الخاطئة وغير الواقعية لظروف العمل السياسي التي انعكست بصورة تحالفاته مع بعض الانظمة والاحزاب والشخصيات التي وظفت ذلك لصالحها، وألحق أفدح الأضرار بمعسكر اليسار العربي بشكل عام ومنه الحزب الشيوعي العراقي الذي تعرض الى اكثر من كارثة بسبب تحالفاته التي جعلته مكشوفاً امام خصومه ومنافسيه، وبالتالي أودت بحياة عدد غير قليل من مناضليه . أما الأحزاب أو الحركات القومية فان نظرة الى برامج بعضها تؤكد ان ما تتضمنه لايتعدى كونه برامج عمل وشعارات لاترقى الى مستوى النظرية، ناهيك عن ان تجربة من تسلم الحكم منها تدلل على نكوصها عن الكثير من شعاراتها تحت لافتة حالة الطوارئ الملازمة لأغلب ان لم نقل كل انظمتنا بهذا الشكل او ذاك بل انها عملياً تخلت عن الالتزام بالشعار الذي رفعته كمبرر لوجودها وانساقت مع ما ذكره احد المفكرين السياسيين عندما قال(إن العرب قد قايضوا الوحدة بالاستقلال) عندما ارتضوا ان يتعاملوا مع ما نصت عليه اتفاقية سايكس بيكو بين الحلفاء التي اخفوها عن الشريف حسين الى ان اعلن عنها قادة الثورة الروسية عام ١٩١٧. ولم تكن الاحزاب الدينية بأحسن حال من سابقاتها ، حيث انها وعلى مختلف ألوانها اتكأت على القرآن والسنة والموروث الديني في عملها السياسي ، بل ان افكار معظمها كانت منغلقة ولم ترق حتى لأفكار مصلحين من أمثال: الكواكبي او محمد عبده واقرانهما . غير ان هذه الاحزاب استفادت من حالة اليأس التي اصابت الجماهير من طروحات الاحزاب الاخرى لاستقطاب الجماهير وتحويل انظار معظمهم صوب جرفها والابتعاد عن بقية الحركات القومية او الشيوعية، وقد لا نغالي إذا قلنا أن الإسلام السياسي قد استثمر اخطاء الاحزاب القومية واليسارية في ترجيح كفة الميزان لصالحه خاصة ان الدين ما زال عاملاً مهماً في توجيه المجتمع . وما زال الكثير منا يعيش سطوة الخوف من رجل الدين وفتاواه التي تمنعه من التصرف بحرية حيال الكثير من القضايا او يضع لها ألف حساب.

وإذا كانت الدراسة العلمية الرصينة تقتضي العودة الى دراسة ما يدعيه كل حزب من وجود نظرية له توضح كما يفترض نظرته ومعالجاتها على المدى البعيد للكثير من القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، فإن العودة الى مسيرة وتاريخ الاحزاب التي سيطرت على ساحة العمل السياسي في العراق لا يمكن ان تؤدي الى غير نتيجة مفادها حالة تخبط وغير وضوح لا تتيح للمتابع ان يتلمس منها نظرية متكاملة ، بل يمكن القول ان ما ميز هذه الاحزاب عدم ايمان الكثير منها بما ترفعه من افكار خاصة في مجال التطبيق الديمقراطي حتى في اطار عملها التنظيمي ، واعتماد اسلوب التعيين في اختيار قياداتها ، بل وعدم الصدق احياناً مع قواعدها في تبرير بعض سلوكياتها ، فتراها في الوقت الذي تدعو في ادبياتها إلى التمسك بالديمقراطية تراها ابعد الناس عنها ممارسة وتطبيقاً، وأوجدت صيغاً ومقولات الديمقراطية المركزية التي تدعو في احد مبادئها الى مقولة:" نفذ ثم ناقش: وقد يكون المبدأ الوحيد الذي يمكن ان نستشف فيه قرباً من الديمقراطية هو احترام الاقلية رأي الأغلبية. صورة ربما تثير امتعاض البعض من الاحزاب لكنها ضرورية لنحدد معالم طريق العودة الى الشعب، وهذا لا يتحقق بدون وقفة جريئة ، تحدد مكامن الخطأ لتجاوزه .

لقد اعتدنا ان نناقش وعلى مدى عقود وسنوات اشكالية التطبيق الغائبة عن الاحزاب السياسية، دون ان ننتبه الى افتقار معظمها الى نظرية تعمل في ضوئها سواء في المجال السياسي ام الاقتصادي ام الاجتماعي ، وظلت هذه الاحزاب تدور ، ونحن نصفق لها بدون وعي ، في حلقة تقليد الآخر الذي لم تتقنه، فجاء مشوهاً لايمكن ان نستدل منه على نظرية عمل.

وما دمنا قد اخترنا الديمقراطية كمثال على عدم تطابق النظرية والتطبيق في عمل الاحزاب سواء من تسلم منها الحكم او شارك فيه ام لا ، فان الاشتراكية لم تكن بأحسن حال منها وكذا الوحدة بالنسبة للحركات القومية . وتختزن الكتب والمؤلفات العديد من المواقف التي تجسد ازمة واشكالية الاحزاب العربية المتمثلة في عدم وجود نظرية واضحة المعالم لاغلبها وتنكرها لما ترفعه من شعارات براقة وتنصلها عن تطبيقها بذرائع وحجج واهية . وقد يكون من سوء حظنا عدم تبني اي نظام للنهج الديمقراطي الذي كان مؤملاً له ان ينضج افكاراً وبرامج عمل واقعية للكثير من ازماتنا ، فصحونا بعد سنوات من الحلم فلم نجد اشتراكياً حقاً ولا وحدوياً صادقاً، بل أنظمة تسلحت بأشكال أحزاب جل ما تملكه شعارات لم تصمد في اي مواجهة.

لقد اعتدنا عند متابعتنا أحداث الانتخابات في اميركا وغيرها من دول اوروبا التي تتمتع باستقرار سياسي وتقاليد ديمقراطية ،على ترديد عبارة تقول ما الذي سيتغير ان جاء الجمهوريون او الديمقراطيون او حزب العمال او المحافظون او الحزب الاشتراكي او الديغوليون ، لكننا نتغافل عن أن هذه الدول قد وضعت لنفسها ومنذ زمن ثوابت لايمكن ان يتجاوزها اي طرف او كتلة ، أي أن هنالك شبه اتفاق غير مكتوب بين هذه القوى والحركات على الثوابت، ومن أهمها الخيار الديمقراطي مهما يتخلله من ملاحظات ، وان المنافسة المتاحة للاحزاب في تلك الدول هي التكتيك، أي أفضل السبل لتحقيق هدف رفاهية الفرد والحفاظ على كرامته وعدم تجاوز حقوقه و ، و و . اليوم ونحن نعيش في العراق حالة من التغيرات منذ ٢٠٠٣ والاتجاه نحو افق ديمقراطية لم تحدد معالمها بعد هل يمكن ان تنهض الاحزاب والحركات الموجودة الدينية وغيرها بهذه المهمة ؟ هذا هو السؤال الذي يطرح نفسه بقوة ويحتاج الى مراجعة متأنية لمواقف وبرامج كل حركة عملت منذ ٢٠٠٣ حتى الآن .

حـــق الـتـجـمـع والـتـظـاهـر

حسين عبدالرازق

طرحت المنظمة المصرية لحقوق الإنسان على المجلس القومي لحقوق الإنسان وعلى المجتمع مشروع قانون لتنظيم الحق في التجمع والتظاهر السلمي، وقد يبدو هذا الاقتراح غريبا في نظر البعض، فمصر تشهد منذ عام ٢٠٠٤ وحتى اليوم سلسلة لا تنتهي من الوقفات الاحتجاجية والمسيرات السلمية بدأها حزب التجمع وحركة كفاية ومارستها بعد ذلك قطاعات وجماعات مختلفة من الموظفين والعمال والمهنيين وغيرهم كثير، ولكن ما لا يعرفه غالبية الناس أن هذه الوقفات الاحتجاجية والتظاهرات السلمية تمت بالمخالفة للقانون، ونتيجة لسماح الحاكم بها، بحيث يمكن القول إن ممارسة حق التظاهر والتجمع في مصر يستند إلى «حرية عرفية» وليس للقانون، تماما كما أن حرية الصحافة الواسعة القائمة في مصر هي حرية عرفية يمكن وأدها في لحظة واحدة إذا قرر الحاكم تطبيق القوانين القائمة.

فحق التجمع والتظاهر السلمي والتنظيم كلها حقوق مصادرة ومقيدة بقوانين موروثة من عهود الاستعمار والاحتلال البريطاني، أبرزها القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ بشأن التجمهر والقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٣ بتقرير الأحكام الخاصة بالاجتماعات العامة والتظاهرات في الطرق العمومية والمرسوم بقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٩.

ورغم أن هذه القوانين تتعارض وتتصادم مع الدستور المصري القائم (دستور ١٩٧١) - المواد ٤٧ و٥٤ - والمواثيق والمعاهدات الدولية التي وقعتها مصر وأصبحت جزءاً من القانون المصري تعلو على غيرها من القوانين، مثل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (المادة ٢٠) والمعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الصادر عام ١٩٦٦ والتي تنص مادته (٢٤) على أنه «يكون الحق في التجمع السلمي معترفا به، ولا يجوز أن يوضع من القيود على ممارسة هذا الحق إلا تلك التي تفرض بالقانون وتشكل معايير ضرورية في مجتمع ديمقراطي، لصيانة الأمن القومي والسلامة العامة أو النظام العام أو حماية الصحة العامة، والآداب العامة أو حماية حقوق الآخرين وحرياتهم».. فمازالت قائمة ومعمولا بها.

من هنا تأتي أهمية مشروع القانون المطروح من جانب المنظمة المصرية لحقوق الإنسان والذي ينص في مادته الأولى على إلغاء القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ الصدار في ظل الحماية البريطانية والقانون ١٤ لسنة ١٩٢٣ والمرسوم بقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٩ «وكل ما يتعارض مع هذا القانون» المقترح كما ينص القانون على حق الأشخاص والأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني و«لكل ذي صفة اعتبارية» في التجمع السلمي والتظاهر والتعبير عن الرأي بحرية «غير حاملين سلاح» بمجرد إخطار الجبهة الإدارية قبل عقد الاجتماع بثلاثة أيام «وتنقص هذه المدة إلى أربع وعشرين ساعة إذا كان الاجتماع انتخابيا، وفي حالة الاستعجال»، ويقتصر دور الشرطة في توفير الحماية للاجتماعات والتظاهرات والمسيرات وحفظ الأمن وحماية الممتلكات العامة والخاصة، كما يمنع القانون استخدام القوة في فض التظاهرات إلا بقصد منع ارتكاب جرائم والتزام «المعايير الدولية لتنفيذ القوانين الواردة في مدونة الأمم المتحدة لسلوك الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون»، ونص مشروع القانون أيضا علي حقوق المشاركين بالاجتماعات والتظاهرات السلمية في رفع اللافتات والشعارات ولقاء الصحفيين وممثلي وكالات الأنباء وقنوات التليفزيون.

إن مشروع القانون هذا لن يتحول إلى قانون بمجرد طرح المنظمة له، ولكنه يحتاج إلى تضامن الأحزاب والقوى السياسية الديمقراطية وتبنيه والدفاع عنه وتشكيل قوة ضغط لإصداره.. أي أن يصبح أحد بنود معركة التغيير السياسي والدستوري الديمقراطي مثله في ذلك مثل الاقتراحات الخاصة بتعديل الدستور، ومشروع قانون مباشرة الحقوق السياسية لتوفير ضمانات الانتخابات الحرة النزيهة، وإلغاء حالة الطوارئ التي يبدأ عامها الثلاثون اليوم.

(حـلـم أبـــو زيـــد)

فريدة النقاش

(حلم أبو زيد) هي المسرحية الأخيرة للروائي والكاتب المسرحي النشط (صلاح عبدالسيد) يجمع الكاتب في مسرحيته الجديدة بين الفكر والفرجة، فثمة حلم يراود الجماعة وتبذل الجهود من أجل تحقيقه وهو الطلوع إلى نخلة السماء شوقا للخروج من الراهن البائس الذي تحول البشر فيه بسبب القمع ومحاصرة الطفولة إلى (بتوع)، حيث يجري نهب كل شيء وبيع كل شيء حتى ليبدو الفساد كأنه ظاهرة طبيعية، والطفولة ببراءتها هي نقيض كل هذا التشوه، فرفاعة يحلم أن يبقي طفلا طول العمر، وحين يسأله عطية، وهو البطل الرئيسي في النص:

مش عايز تكبر يا رفاعة، يهز رفاعة رأسه بالموافقة، ومش عايز تكبر ليه؟ يرد: علشان الكبار وحشين، فيقول له عطية الذي يتقمص في ما بعد شخصية أبو زيد:

الحلم ده ما يقدرش عليه غير نخلة السما يا رفاعة، لو قدرت تطلع على نخلة السما وتوصل للرطب هتفضل طول العمر طفل.

ويظل الحلم ينادي أهل الواحة التي تذكرنا بفيلم (البداية) لـ (صلاح أبوسيف) و(لينين الرملي) الذي يحكي بداية نشوء المجتمع الطبقي، والملكية الخاصة للإنتاج ووسائله.

يختار (عبدالسيد) قالباً مسرحياً شعبياً يتلاءم مع طبيعة الحلم حيث يقود عطية أطفال الواحة وكبارها إلى الانخراط في اللعب، واللهو كما يسميه الناقد المسرحي الألماني نيكولاوس موللر - شول، والذي يعرف مجتمع اللهو على النحو الآتي: إن الحاجة إلى التخفيف والترويح عن النفس تنمو وتزيد في ظل الأزمات الاقتصادية، حيث يتحول الضحك إلى صمام لتنفيس العنف المتراكم، واستناداً إلى التفسيرات القديمة مثل كوميديا (شارلي شابلن) يمكن أن نرى في هذه الظواهر المذكورة نوعاً من الهروب إلى مرحلة الطفولة أو إلى التأخر والرجعية.

ويعود مفهوم التأخر والرجعية هنا إلى تلك النزعة الهروبية نفسها التي ينمو في ظلها حلم العودة إلى ماض وهمي ونستطيع أن نتعرف في هذا الصدد على نماذج لتلك العودة الوهمية إلى عصور تصور البعض أنها كانت ذهبية مثل الدعوة لاستعادة الخلافة الإسلامية وفي النص الذي بين أيدينا ممثل لهذه الجماعات التي تستعد للقفز على السلطة.

ويضيف الناقد الألماني مبررا حدوث هذا الهرب بأنه لم تتبق أي طريقة أخري من طرق الهروب القديمة لا الهجرة ولا الثورة ولا الرفض والاعتراض باسم نظام آخر معين، ويمكن أن نعتبر مصطلح مجتمع اللهو مرادفاً للإزاحة والنسيان والكبت والتي تنشأ في لحظات الفشل فقط.

ينطلق (صلاح عبد السيد) ضمنياً من لحظة فشل وأي فشل من لحظة فقدان الأمل التي نعيشها وتقوده لوعة العجز لاستدعاء شخص مخلص فيأتي رفاعة في نهاية المسرحية من الخارج بعد ألف سنة من الغياب لاعباً على أسطورة القيام والمهدي المنتظر وذلك في مواجهة القمع الذي يدفع بالطفل إلى الاختفاء، أي اختفاء الروح الإنسانية لأن الطفولة هي إنسانية البشر وحلمهم الصافي.

يقول رفاعة لياسمينة التي انتظرته ألف عام:(كل الشنط دي فيها بكره، فيها العلوم اللي توصلنا لبكره، فضلت في بعثتي طول السنين اللي فاتت أدرس وأتعلم وأستوعب وأجمع العلوم لجل الساعا دي.

ويطرح الكاتب من خلال تقنيات جذابة تطور مفهوم الفرجة ولعباً على مفهوم اللعب كتحرر يطرح كل القضايا الكبرى التي ينشغل بها البشر في بلدنا، حول الإخفاق وهل هو من الداخل أم من الخارج (السهم من بلدي واللا من التانيين) كما أن هناك المثقف المعزول الذي يدافع عن فصل الدين عن الدولة وعن السياسة وتستخدم لغة شعارية معقدة حتى يصبح صوت العلم والوعي النقدي منفرداً وغريباً لتنتصر في خاتمة المطاف النزعة التقنية حين يأتي المهندس حاملا أدواته دون دور للمثقف.

ورغم أن (عطية) يعين نائبه لرئيس الوزراء في حكومة الأطفال التي شكلها فإنه يسوق مجددا الفكرة القديمة المتكررة عن المرأة كرمز للغواية منذ أغرت حواء آدم بأكل التفاحة المحرمة إذ تكون (زعنونة) سبباً في انهيار عطية، كذلك هناك تصورات رومانسية عن الجماهير التي يجري تنميطها في الحشد الكبير الذي لا معالم له.

نحن أمام نص ممتع وشائك وسبق للمخرج جلال الشرقاوي أن اختاره ليخرجه، ولا يعرف أحد لماذا يتعثر هذا الحلم الطفولي الجميل في طريقه إلى المسرح حيث يمكن أن يصبح عرضا موسيقيا جذابا ومثيرا للفكر.